المبحث الثاني
دور عناصر الإنتاج في التنمية

يعتمد تحقيق هدف التنمية على استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة، أكفأ استغلال ممكن.

لقد تطورت عناصر الإنتاج مع تطور النشاط الاقتصادي. فظهر رأس المال، في بداية الحياة الإنسانية، كعنصر إنتاجي في شكل أدوات بدائية بسيطة، ثم زادت أهمية أدوات الإنتاج مع استمرار تطور الحياة الإنسانية، حتى اتضحت معالمه بقيام الثورة الصناعية، وما تبعها من تقدم اقتصادي كبير. كما تمخض عن هذه الثورة الاقتصادية الحاجة إلى المنظم.

من منظور تنسوي، يمكن القول إن عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية هي على سبيل الحصر: العمل والأرض ورأس المال والتنظيم ومستوى الفن الإنتاجي المستخدم (مستوى التكنولوجيا)[1].

تنقسم هذه العناصر إلى قسمين كبيرين، لا تتحقق التنمية دون اتحادهما معًا، هما: العنصر البشري والعنصر المادي. وسنعمل على تفصيل دور كل منهما في العملية التنموية، في مطلبين هما:

المطلب الأول: دور العنصر البشري في التنمية.

المطلب الثاني: دور العنصر المادي في التنمية.

---

(١) الغزالي (عبد الحميد)، مذكرة الموارد الاقتصادية، (مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب السنة المنهجية الأولى شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة سنة ١٩٧٩-١٩٨٠)، ص ١٤

المطلب الأول
دور العنصر البشري في التنمية

رأينا أن تحقيق التنمية ليس رهنًا بتوافر أدواتها المادية وحدها، وإنما يتوقف تحقيق التنمية على الأيدي، والعقول المنظمة، والمدبرة، والمستخدمة، لهذه الأدوات في كفاءة واقتدار. ذلك أن عملية استغلال الموارد غير البشرية، على اختلافها، تعتبر ابتداءً متغيرًا يتوقف على طبيعة، ونوعية الموارد الإنسانية المنتجة، وهذه الأخيرة هي بالفعل المتغير الديناميكي، ويشمل كل من العمل والتنظيم، فالإنسان هو الذي يؤلف بين عوامل الإنتاج، ويبتكر أساليب استغلالها، وهو الذي يبني التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو بالفعل يضطلع بكل عبء التنمية الاقتصادي. كما أنه هو المستفيد الأخير من هذا النشاط[1]. وعلى ذلك فإن مساهمة الفرد ودوره في تحقيق التنمية لا يتوقف فقط على نوع وكمية الموارد المنتجة المتاحة، وعلى أسلوب استخدام هذه الموارد للإنتاج، ولكنه يتأثر - وبصورة واضحة - بعدد ونوعية الأفراد الموجودين خلف هذه العملية. فإذا كان عدد السكان، عاملاً له أهميته في دفع عملية التنمية أو إعاقتها، فإن ربط هذا العدد بنوعية السكان، يضيف إلى هذا المتغير، ذلك أن إنتاجية العنصر البشري تحدد إلي درجة بعيدة درجة التقدم الاقتصادي، حيث يعود تطور الأمم أو تخلفها إلى الجهد الذي يبذله الإنسان، أو الذي يقصر فيه، لأن الإنسان هو محور نشاط نفسه ونشاط مجتمعه.

على ذلك، فإن الجهد الإنساني، في حد ذاته، هو العامل المؤثر في اقتصاديات كل أمة، ويتوقف عليه وحده رقي هذه الأمة أو تخلفها. ذلك أن توافر الثروات الطبيعية الهائلة، مع عدم توافر الإنسان المناسب لاستغلالها، يؤدي إلى ضياعها أو انتقالها إلى غيره، بعوض ضئيل، لا يقوم مقام ما تقدمه هذه الثروات الطبيعية إلى من يحسن استغلالها[2].

---

(١) انظر للباحثة: رسالة الماجستير «معايير الاستثمار والعوامل الاجتماعية» (جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. سنة ١٩٨٠) ص ٩ - ١٠.

(٢) بابللي: الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية. مرجع سابق. ص١٩٣ - ١٩٤.

يتوقف هذا الجهد ، وهذه الإنتاجية ، على عاملين هما : عامل الرغبة ، وعامل القدرة ، اللذان يمكن ترجمتهما إلى ظروف البيئة الاجتماعية ، والسياسية ، ومستوي التعليم ، والتكنولوجيا ومستوي الكفاية الصحية ، بالإضافة إلى نوعية رأس المال المستخدم[1] .

غني عن البيان أن اهتمامنا بنوعية العنصر البشري المضطلع بالعملية التنموية ، يجب ألا يجعلنا نغفل أهمية العامل العددي . فقد روي ابن عمر أن الرسول ﷺ قال : «تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة[2] حتى السقط» [3] . ويوضح الحديث أهمية العامل العددي للعنصر الأول من عناصر التنمية . فليس صحيحًا أن عدد السكان يعتبر دائمًا عبئًا على عملية التنمية . وإنما يتوقف ذلك على الظروف الاقتصادية للمجتمع[4] ، وكيفية الإفادة من هذا العنصر الحيوي في إنجاح العملية التنموية .

من ناحية أخري ، أثبتت التجارب التاريخية خطأ هذه المقولة عند حسن توظيف هذه الأعداد الكبيرة من العنصر البشري . وخير مثال على ذلك ، تجربة الصين التي نجحت في الإفادة من الأعداد الهائلة لسكانها ، رغم أنهم الأساس الأول للعملية التنموية مستعيضة بهذا الامكان البشري عن الإمكان المالي المتواضع . ومن ناحية أخري ، يعتبر انخفاض عدد السكان عقبة كأداء تواجه الاقتصاديات ذات الموارد الطبيعية المستغلة ، وهي غالبًا ما تكون كثيرة .

من هنا ، فإن العنصر البشري يمكن أن يمثل الشق الأول في نظرية الجهد الأدنى الحساس[5] اللازم لدفع عملية التنمية خلال مرحلة الإقلاع ، من أجل التخلص من قيود التخلف .

---

(١) دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية . مرجع سابق . ص٢٨ .

(٢) لعبد الرازق في الجامع عن سعيد ابن أبي هلال . مرسلا . في السيوطي الجامع الصغير . مرجع سابق . المجلد الأول . ص٥١٧ حديث رقم ٣٣٦٦

(٣) أخرجه أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمرو دون قوله : " حتى السقط " إسناده ضعيف . وذكر هذه الزيادة البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه بلغه في الامام الغزالي : إحياء علوم الدين . مرجع سابق . المجلد الثاني ص٢٢

(4) Lewis: The Theory of Economic Growth: op. cit., pp: 319 - 324.

(5) Minimum Critical Effort Theory in Leibenstein (Harvey): Economic Backwardness & Economic Growth (John Wiley & Sons, N.Y, 1960).

غير أن مباهاة الرسول ﷺ بقومه يوم القيامة، لا تكون إلا بتوافر نوعية ممتازة من البشر، تحسن القيام بواجبها في أداء مسؤولية الخلافة. أما إذا انخفضت هذه النوعية مع تزايد العدد، كان لذلك أثرة العكسي والضار على عملية التعمير كلها.

ذلك إن نوعية العنصر البشري لا تتكون في فراغ، وإنما تتأثر بالمناخ العام الذي توجد وتنمو فيه، فهو الذي يكون موافقًا ومعرقلاً للقيام بالعملية التنموية واستمرارها. فإذا كانت الموارد المادية المتعددة، يعول عليها أهمية كبري في النهوض بالمجتمعات على طريق التنمية، فإن تحقيق هذا الأمل الإنساني الكبير، لا يمكن أن يكتب له النجاح، إذا لم يواكبه توافر المناخ الحضاري المناسب الذي يسمح للإنسان أن يعمل ملكاته المتميزة، للوصول بهذه الموارد المادية إلي تحقيق ما يصبو إليه من أهداف.

إن أهمية هذا المناخ العام الذي تجري فيه العملية التنموية، يجعل الاقتصاديون يرون أن مشكلة التنمية هي استبدال «حضارة بأخرى»[1]. ويتضح هنا تميز الفكر الإسلامي، الذي توصل إلى هذه الحقيقة الهامة منذ أربعة عشر قرنًا، فعرف للإنسان موقعه الحقيقي من عملية التنمية الشاملة، تعمير البلاد، فلم ينكر له أهميته الخاصة في الاضطلاع بالنصيب الأكبر منها، ولم يجعله عاملاً ثانويًا فيها، موليًا الموارد المادية، على اختلافها وأهميتها، المكانة الأولى، كما تتفق على ذلك المذاهب الاقتصادية الوضعية.

فالإنسان في الإسلام هو المسئول الأول، والمحرك الأساسي، لما سخر له من نعم لا تعد ولا تحصي. ولا تقتصر مشاركة الإنسان في عملية التنمية على دوره كقوة عاملة فحسب، وإنما، أولاً وقبل كل شيء، من خلال ملكاته العقلية والروحية، فهو العقل المفكر والمدبر والمبتكر. وهو القلب المؤمن بضرورة البدء في عملية التنمية وأهمية الاستمرار فيها.

إن أحد الاقتصاديين الوضعيين قد عبر عن ذلك بقوله: «إن اكبر معدلات النمو في المجتمعات التي يكون فيها الإنسان باحثًا عن الفرصة الاقتصادية، ومستعدًا

(1)Mason Cairncross (ed): Economic Development & the West (Three Banks Review, Dec. 1957) p: 19.

للإفادة منها، وهو استعداد يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مجموعة إنسانية إلى أخرى داخل نفس المجتمع - وفقًا للاتجاهات الدينية أو الإقليمية أو الجنسية»[1].

ذلك أن الإنسان هو الذي يقوم بتكوين رأس المال، وهو الذي يقوم باستخدامه، وهو الذي يرغب في التنمية، فيعمل على تحقيقها، أو يعزف عنها، فيعمل على إعاقتها، وهو المقرر لمصيره ومستقبله، لذا فنحن نجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل التخلف لغير الإنسان.

إن استقرار التاريخ يؤكد ذلك، حيث يحقق رأس المال المادي معجزات، بعد الحرب العالمية الثانية، إلا عندما وضع في أيد ذات كفاءة عالية، عرفت كيف تستخدمه الاستخدام الأمثل (ومنها دول مشروع مارشال).

إن هذا القول لا يصدق على تجربة الدول الغربية، في العقد الخامس من هذا القرن فحسب، وإنما يصدق كذلك على التجارب التنموية الممتدة عبر الزمان والمكان على اختلافها. فقد سجل تاريخ العصور القديمة الاقتصادي، ما حققته الدولة الإسلامية من تقدم وحضارة، تفوق كل ما عداها من دول وإمبراطوريات، في زمن تواضعت فيه الموارد المادية، وخاصة في شبه الجزيرة العربية القاحلة، مهد هذه الدولة ونقطة انطلاقها. كما صح هذا القول في الزمن الحديث في دول مثل اليابان التي استطاعت التغلب على محنة تدمير الكثير من منشآتها، والقضاء على معظم مواردها المتواضعة، فانطلقت في مضمار التنمية بمعدلات أكبر من تلك التي يتيحها لها اقتصادها المتهدم، حتى لقد بلغت نسبة معدل النمو السنوي للعنصر المتبقي إلى عنصر الإنتاج ٤٤٪ في الفترة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٩م[2].

كذلك كانت تجربة دولة كالصين، التي استطاعت أن تطفر من مصاف الدول المتخلفة، لتأخذ مكانها كقوة اقتصادية كبيرة من خلال إنتاجها لسياسة اجتماعية، واقتصادية، تركز على العنصر الإنساني بالدرجة الأولى. لقد آمنت قيادتها السياسية بأهمية الإنسان، وقدرته على تحقيق مهمة التنمية، على صعوبتها، حتى

(1) Lewis: The Theory of Economic Growth: op. cit., P:32.
(2) Domar & others: Economic Growth, op. cit., P:23.

أن ماوتس تونج، مؤسس هذه الحركة التقدمية، يؤكد أن الإنسان يعتبر أثمن شيء في العالم، وطالما وجد الإنسان أمكن تحقيق أي نوع من المعجزات[1].

إلا أن هذا الاعتراف لم يصل بأهمية الإنسان ودوره في عملية التنمية إلى المكانة التي حققها له الإسلام، الذي وفر لهذا الإنسان كل مقومات التنمية الشاملة، وحددها في إطار عمل من لدن عليم خبير، يعمل على تحقيق مجتمع المتقين، الذي يوفر لكل فرد فيه السعادة في الدارين، ويستخلفه سبحانه وتعالي في حسن استغلال ما سخر له من موارد وإمكانيات لا تعد ولا تحصي: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾[2].

لقد عبر أحد المفكرين المسلمين عن قضية التنمية بقوله: «إنها ليست قضية إمكان مالي، ولكنها قضية تعبئة الإمكانات الاجتماعية، أي الإنسان، والتراب، والوقت في مشروع تحركه إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات، ولا يأخذها الغرور في شبه تعال على الوسائل البسيطة التي في حوزتها الآن»[3].

علينا إذن أن نقف على دور الإنسان في تحقيق التنمية الشاملة أو عمارة البلاد، في ضوء تعاليم الاقتصاد الإسلامي وهداه. إن هذا الدور متشعب تشعب الإنسان نفسه، فلكل إنسان ملكاته الروحية والعقائدية، العقلية والإرادية، المادية والعملية، دور لا يستهان به في هذا المجال. وسنحاول الوقوف على دور كل من هذه الملكات على حدة، مع صعوبة ذلك. نظرًا لتداخلها، وتشابكها، وتأثرها بعضها ببعض. وسنقوم بهذه الدراسة في نقاط ثلاثة:

١- دور العقيدة الإنسانية في التنمية.

٢- دور الإرادة الإنسانية في التنمية.

٣- دور العمل الإنساني في التنمية.

---

(1) Mao Tse - Tung: Selected Works (Peking, 1961) Vol. 4, p: 544.

(٢) سورة النحل: من الآية رقم ١٨.

(٣) ابن نبي المسلم في عالم الاقتصاد. مرجع سابق. ص ٨٤ - ٨٥

إن العقيدة الدينية ليست هي الامتثال لأوامر الدين الإلهي، بأداء الصلوات اتباع التعاليم السماوية فحسب[١]، وإنما هي الإيمان برب أعلى إيمانًا كاملاً، والامتثال لمنهجه، والالتزام بمبادئه، واتباع تعاليمه، في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة. ولكل فرد في المجتمع إله يدين له الولاء، فلا يوجد إنسان ليس له منهج تفكير، أو أسلوب حياة، وإن لم يعترف بها، أو يطلق عليها مسمى[٢]. فالدين إذن هو كل ما يؤمن به الفرد من مبادئ وقيم، وهو كل إله يدين له بالامتثال والتسليم. وقد أكد ذلك العليم الخبير في أكثر من موضع: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[٤]. وعلى ذلك فإن الدين هو الارتباط، والالتزام بسلوك معين وفكر خاص[٥]. ويكون لهذا الاقتناع العميق قوة القانون على تصرفات الفرد والجامعة[٦].

إن للعقيدة الدينية أعمق الأثر في حياة الإنسان، وتصرفات الأفراد: فهي المحرك الأساسي للنشاط الإنساني، وهي الموجه العميق وراء هذا النشاط، وينطبق ذلك، بصورة خاصة، على النشاط الاقتصادي الموجه إلى تحقيق التنمية الشاملة، لما يتطلبه من جهد وتضحيات. فالعقيدة هي التي تولد عند الفرد الرغبة في التقدم، التي يعتبرها الخبراء الاقتصاديون نقطة البداية لأي عملية تنموية[٧].

يؤكد لنا استقراء التاريخ الاقتصادي الدور الهام الذي اضطلعت به العقائد الدينية في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر العصور، بل وإثارة الثورات الاقتصادية التي دفعت بالإنسانية دفعًا في مضمار التقدم والرقي.

---

(1) Fisher & Nolle: College Education as Personal Development (Prentice - Hall, N.J., 1960) pp: 349 - 352.

(٢) ويعتقد من يردد أن الدين أفيون الشعوب، ديناً خاصاً به ملزماً له في تصرفاته وأفكاره.

(٣) سورة الجاثية من الآية رقم ٢٣.

(٤) سورة الفرقان من الآية رقم ٤٣.

(5) Wraith & Simpkins: Corruption in Developing Countries (George Allen & Unwin, London, 1963) P: 178

(6) Myrdal (Gunnar): Asian Drama, An Enquiry into the Poverty of Nations (Penguin Books, Canada, 1968) Vol. I, P: 89

(7) Villard (H): Economic Development (Holt, Rinehart & Winston N. Y., 1963) P: 12. Lewis: The Theory of Economic Growth; op. cit., P: 23

ذلك أن الحضارة الإنسانية ليست وقفًا على التقدم المادي، الذي لا يستطيع أن يحقق وحده ما يصبو إليه الإنسان من رقي وسمو، بينما يسمح اقتران عوامل التقدم المادي بالنواحي الأخلاقية والاجتماعية المنبثقة عن العقيدة الدينية، باستمرار هذا النمو والارتقاء، حتى إذا ما انفصلا، كان ما شهده التاريخ من انهيار الأمم وتخلفها.

ذلك أن الإيمان العقيدي[1] بضرورة التنمية يعتبر شرطًا لازمًا للنجاح في الانتقال من مرحلة التخلف الشديد إلى مرحلة التقدم، ولذا يرجع المؤرخون الاقتصاديون إلى العقائد الدينية، الفضل في إحداث الانتعاشات الاقتصادية، سواء في الشرق أو في الغرب. فلم يتمتع العرب بتقدم حضاري، بما تحمله هذه الكلمة من معنى، إلا في الفترة المواكبة لظهور الإسلام والتالية عليه مباشرة. ذلك أن التقدم الاقتصادي في هذه الفترة، واكب التقدم في كافة المجالات الاجتماعية والدينية، مما وفّر للعرب حضارة متكاملة، لم يشهد لها العالم مثيلاً. وما ذلك إلا لأن القرآن، دستور المسلمين، يزوّد المؤمن بنظام متكامل للحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، وهو الشريعة[2].

لقد حقق مفهوم الخلافة في العقيدة الإسلامية، دوره، يوم أن طبقته الأمة الإسلامية، فجعلها أرقى الأمم قاطبة، ولما تخلت الأمة عن هذه القيم، وابتعد المسلمون عن أساسيات وتعاليم هذا الدين، أصاب أمتهم ما أصابها من انهيار وتخلف. وكأن العنصر الذي قوة العالم الإسلامي من قبل، هو نفسه المسئول عن ضعف المسلمين وتخلفهم[3].

أما في الغرب، فيؤكد المؤرخون الاقتصاديون العلاقة الوثيقة بين المذهب البروتستانتي، الممثل في دعوة كالفن Calvin، وبين قيام الثورة الصناعية، وقيام الرأسمالية وانتعاشها[4]. ومما يدعو للتعجب والإعجاب، في آن واحد، أن حركة

---

(1) Kahn (H): World Economic Development (Mc-Graw- Hill Paper Backs, N. Y., 1979) pp: 188 - 189.

(2) Royal Institute of International Affairs: The Middle East: A Political & Economical Survey (Oxford Univ. Press, London, 1950) P: 50.

(٣) أسد (محمد): الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة عمر فروخ (دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٧٧، ط١) ص١٤

(4) Kindleberger (Charles): Economic Development (Mc-Graw- Hill Tokyo, 1965, 2 ed.) P: 27. Schumpeter (Joseph): Capitalism & Democracy (George Allen & Unwin. London, 1961)

الإصلاح هذه قامت كما تؤكد كتابات ماكس ويبر Max Weber، في أساسها، على تعاليم الدين الإسلام، إذ من الثابت أن مارتن لوثر، مؤسس الحركة البروتستنتية، قد تأثر في دعوته بالأصول الإسلامية، فأخذ عن الإسلام ذلك الجانب الدنيوي الجاد في تنظيم شئون الفرد الحياتية[1].

يعتبر ذلك اعترافًا بما يتميز به الدين الإسلامي على سائر العقائد الدينية، من استيعاب تعاليمه للشئون المادية للحياة إلى جانب الشئون الروحية، وهو بذلك يعتبر الإنسان وتطلعاته الأصيلة، واتفاقها مع الحقائق الكونية والاجتماعية. وقد رأينا، من قبل، كيف أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي فرض ديني.

فالإسلام كعقيدة لا يفصل بين شئون الفرد الدينية والدنيوية، بل كل منهما مسخر للآخر ضمانًا لفلاح الفرد في كليهما معًا. فيقول سبحانه وتعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[2]. كما قال ﷺ: «خيركم من لم يترك آخرته لدنياه ولم يكن كلاً على الناس»[3]. ومما يلفت النظر في هذه النصوص، التأكيد على ضرورة قيام المسلم بنفسه، وعدم اعتماده في شئون الحياتية على الآخرين، وقيام المسلم بواجبه الدنيوي، لا يقتصر عليه فقط كما هو الحال في الواجب الديني، إنما يعود بالنفع على باقي إخوانه في المجتمع.

إن اعتناق العقيدة الإسلامية يفرض على المسلم الاضطلاع بواجب التنمية الذي استخلف فيه، كما يفرض على الجماعة الإسلامية، وعلى الأمة المسلمة القيام بهذا الواجب الديني، الذي يضمن لها أن تظل كما وصفها الحق سبحانه وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[4]. فكل فرد مسئول عن جهده في القيام بهذا

---

(١) أباظة (إبراهيم دسوقي): الاقتصاد الإسلامي. مقومات ومنهاج (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة، سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) ص٢٨ ـ ٣٠.

(٢) سورة القصص: من الآية رقم ٧٧.

(٣) للخطيب في التاريخ، عن أنس. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق المجلد الأول، ص٦٣٣، رقم ٤٢١٢.

(٤) سورة آل عمران: من الآية رقم ١١٠.

الواجب ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝﴾[1] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[2].

يطالب أحد المفكرين المسلمين بضرورة الربط بين التنمية وفكرة الجهاد المقدس استثماراً للسمة العقائدية للتنمية حتى يتم تفجير الطاقات المختزنة في الفرد المسلم، وتحقيق التنمية انطلاقاً من الممارسة الدينية، والواقع الإيماني[3].

ينعكس دور العقيدة الإسلامية في الوصول بمحددات الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري طاقاتها القصوى، فهي تضع لكل من هذه المكونات جذوراً عميقة في وجدان المسلم المقدم على تحقيق العملية التنموية، إذ تضيف إلى كل منها بعداً ثانياً متصلاً بالعائد الأخروي.

بلغة الاقتصاد الوضعي نقول: إن العقيدة الإسلامية تضيف إلى المزايا المعنوية التي تشملها منفعة العمل، ميزة تفوق أهميتها، ويزيد أثرها على الأجر النقدي، والمزايا العينية، أي أنها تضيف إلى منفعة العمل ميزة تتضاءل بجانبها ميزة الأجر الحقيقي، فتؤدي إلى تناقص المنفعة الحدية للعمل بمعدل أقل، كما تؤدي إلى تزايد الألم الحدي للعمل بمعدل أبطأ، فتكون النتيجة النهائية لذلك هي زيادة الإقبال على العمل لدى الإنسان المسلم أكثر منها لدى أي عامل آخر. وتكون نتيجة إضافة هذا العنصر الحيوي، إلى المزايا المعنوية للعمل، تميّز العامل المسلم، المؤمن، على أقرانه، من حيث كمية العمل المنتج، ونوعيته. ويمكن القول أن اقتصاديي الفكر الوضعي لم يفطنوا إلى العقيدة كعامل حيويّ، مؤثر في عنصر العمل، على الرغم من اعترافهم بوجود اختلافات بين الأفراد العاملين، تؤثر في قياس منفعة وألم العمل لدى كل منهم، وتؤثر بالتالي في قرار إقبالهم على العمل أو عدد الساعات التي يعملونها[4].

٢. دور الإرادة الإنسانية في التنمية:

إن تأصل العقيدة الدينية في وجدان المسلم، وإيمانه بضرورة الاضطلاع بأعباء التنمية الشاملة، عملاً بواجب الخلافة، يخلق في نفسه الإرادة القوية والعزيمة اللازمة

---

(١) سورة الزلزلة: الآيتان ٧، ٨.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٩.

(٣) الفجري: المذهب الاقتصادي في الاسلام، المؤتمر الدولي الأول، مرجع سابق، ص٩٨.

(٤) راجع المحبوب: الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٤٧٨.

للقيام بعملية تعمير البلاد، على صعوبتها، والمحافظة على استمرار هذا النمو.

إن التجارب التاريخية قد أثبتت استحالة عمليات البناء الاقتصادي بغير توافر إرادة الصمود والمغالبة في الإنسان، فهي عنصر أساسي، سواء في إعادة بناء الاقتصاديات المتهدمة أو في تخليصها من قيود التخلف، ومن أجل الاستمرار في التعمير والتنمية الشاملة، فقد استطاعت الإرادة الإنسانية أن تجند الإمكان الاجتماعي اللازم للنهوض بالبلاد، والخروج بها من مرحلة التخلف، حتى في غياب الإمكان المالي أو انخفاضه إلى أدنى مستوى.

لقد سجل التاريخ نجاح كل المحاولات الاقتصادية للتعمير التي اعتمدت أساساً على الإرادة الإنسانية وما توفره من إمكان اجتماعي، مهما تواضع الإمكان المادي[1] في الوقت الذي سجل فيه فشل هذه المحاولات نفسها عند تطبيقها في مجتمعات ذات إمكانات اجتماعية متواضعة[2].

لا يكون ذلك إلا لأن الإرادة الإنسانية هي السبيل إلى كشف الإمكان الاجتماعي والحضاري، وتفجير الطاقات البشرية وتوجيهها. بينما تؤدي غياب هذه الإرادة إلى تبديد الإمكانات الاجتماعية والمالية، وعدم استثمارها الاستثمار الملائم. فقد أثبتت التجارب الواقعية، على اختلافها، أن الإرادة الإنسانية الصادقة هي التي تقرر مصير الشعوب، والمجتمعات، والدول[3].

لا يقتصر دور الإرادة الإنسانية على مرحلة أخذ قرار البدء في عملية التنمية، وإنما تتضح أهميتها في توفير الإمكان الاجتماعي المناسب لحسن سير عملية التنمية الشاملة، واستمرارها بنجاح، والتغلب على ما قد يعترضها من مشاكل. ولا يقتصر ذلك على حالة الدول الآخذة في النمو، فإنه حتى البلدان المتقدمة اقتصادياً، والتي تطبق في ظاهر الأمر الإمكان المالي، فإن الإمكان الاجتماعي أساسي، ذلك أن الإمكان المالي لديها إنما يعكس الإمكان الاجتماعي بها[4].

---

(١) مثال ذلك تجربة الأمة الإسلامية في زمن الرسول ﷺ وتجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية.

(٢) ابن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد. مرجع سابق، ص١٨ ـ ١٩

(٣) المرجع نفسه. ص٨٩.

(٤) يوسف إبراهيم يوسف: مشكلة التنمية في العالم العربي في ضوء المنهج الإسلامي في المؤتمر

إن الامكان الاجتماعي في الفكر الإسلامي، هو التعبير الإيجابي لمفهوم الاستخلاف. وهو السبيل الوحيد لتحقيق عملية الانطلاق والإقلاع الاقتصادي Take off، خاصة في تلك البلاد التي تعاني من الكساد في الطاقات الاجتماعية[1]. ويؤكد قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[2].

فقد وفّر الخالق سبحانه وتعالى كل أسباب، ومقومات تعمير الكون، إلا أن قيام الإنسان بهذه العملية، وإقباله على تغيير مجتمعه، والانتقال به من حال التخلف إلى حال التقدم والنمو، يجب أن يأتي تعبيرًا عن إرادته، ونتيجة لاقتناعه الداخلي، القائم على تغييره لنفسه، حتى يصبح قادرًا على الاضطلاع بهذه العملية الشاقة. ذلك أنه لا يأتي للإنسان الإرادة اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة، إلا من خلال تغيير يتناول ذات الفرد في أبعادها النفسية والروحية[3]، الثقافية والاجتماعية.

يكفل الإسلام للإرادة الإنسانية مقومات التغيير هذه من خلال ما يغرسه في نفس المسلم من الإيمان بضرورة الوصول بأحوال المجتمع الإسلامي إلى مرحلة الإحسان، ومن خلال ما يفرضه على المسلم من ضرورة التعليم، واتباع أحدث الأساليب العلمية لتحقيق أفضل المعدلات التنموية، مع الاقتصاد في الموارد والجهد والطاقة المستخدمة، ومن خلال ما تعتاد عليه النفس المسلمة من عادات وتقاليد موافقة للتنمية.

يعتبر التعليم أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في الارتفاع بنوعية العنصر البشري[4]، والزيادة من كفاءته الإنتاجية، حتى اعتبره الاقتصاديون المكوّن

=الدولي الخامس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سنة ١٩٨٠)، المجلد الأول. ص١٥٩. فإذا كان الإمكان المالي يمكنه شراء مدينة كبيرة مثل مدينة نيويورك، مثلاً، فإن الإمكان الاجتماعي قادر على بناء عشرات المدن بضخامة وحجم هذه المدينة. في ابن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٨٧ ــ ٨٨.

(١) المرجع نفسه، ص٩٧ ــ ٩٨.

(٢) سورة الرعد: من الآية ١١.

(٣) اباظة: الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومنهاجه، مرجع سابق، ص٢٤.

٤) يعتبر التعليم أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة في عملية التنمية خضوعا للقياس الكمي. الا أنه على الرغم من أهمية المؤشرات الكمية، فإنها لا تعبر عن نوعية التعليم، ومدى استمراريته، وتأثيره في إرادة المتعلم

الأساسي للعنصر المتبقي Residual Factor في دالة الإنتاج، وذلك في الاقتصاديات الآخذة في النمو[1] والاقتصاديات المتقدمة على السواء[2].

فأهمية التعليم لا تتوقف على مرحلة البدء في التنمية، وإنما تعتبر العملية التعليمية ضرورة لاستمرار هذه التنمية، وعدم تعرض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لانتكاسات حضارية[3].

فللتعليم أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، تربو على أهمية العوامل الاجتماعية الأخرى، وذلك أن نشر التعليم يعتبر المضاعف Multiplier في النهوض بكل العوامل وتوجيهها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود[4].

بل إن أحد الاقتصاديين ذهب إلى القول بأن مشكلة الفقر الدولية، مشكلة اقتصادية ظاهريًا، ولكنها في جوهرها مشكلة تعليمية[5]، ذلك أن توفر الرجال الذين يملكون العلم، والمعرفة، والخبرة، والقدرة على الابتكار، والرغبة في تسخير هذه الحصيلة العلمية لتحقيق التقدم، والقيم بالتعمير، هو مفتاح الوصول إلى نمو حقيقي مطرد.

لقد أثبت التاريخ الاقتصادي، أنه حيث توفرت إمكانات التعليم لأكبر عدد من أفراد المجتمع، استطاعت الاقتصاديات الانتقال من مرحلة الركود والتخلف إلى مرحلة التقدم بالاعتماد على المتعلمين في المقام الأول، ومن هنا يتضح لنا أن الثورة التعليمية كانت وراء أعظم الحضارات التي يشاهدها عالم اليوم، إذ أن توفر المناخ الفكري المناسب لتقبل التقدم، هو أساس انتصار الإنسان في معركته ضد الفقر[6].

---

(1) Vaizye (j) & Debeauvais (M): Economic Aspects of Educational Development in Haley, Floud & Anderson (eds): Education, Economy & Society (Free Press of Glencoe, N. Y., 1964) p:41

(٢) ترجع الدراسات الاقتصادية أكثر من ٥٠% من زيادة الدخل القومي في أمريكا في الخمسينات من هذا القرن إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى إلى تقدم مناظر في إنتاجية العامل. كما توصلت الدراسات الاقتصادية إلى وجود معامل ارتباط قوي بين تعلم القراءة والكتابة وبين التصنيع. يصل هذا المعامل إلى ٨٠/ في (٣).

(3) Myrdal: Asian Drama, op. cit., P: 1724/ Harbison (Frederick) & Myers (Charles): Education, Manpower & Growth (Mc-Graw - Hill. N. y., 1964) p: 70

(4) Adams in Gove (ed): op. cit., P:243.

(5) Cairncross: Factors in Economic Development (George Allen & Unwin, London, 1962) pp: 31 - 32.

(٦) الحق (محبوب): ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧) ص٢٢ ـ ٢٣ (ومن ذلك على سبيل المثال تجربة المكسيك التي كرست

فقد كان العلم هو الأساس الذي شيدت عليه العقيدة الإسلامية حضارتها التي طبقت الآفاق، وبددت ظلمات الجاهلية، إذ كان أول ما تلقاه نبيّنا المرسل ﷺ عن الوحي الأمين الأمر بالقراءة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾[1]. فالقراءة هي أساس العلم وهي السبيل إلى المعرفة. وقد بلغ من الاهتمام بالعلم أن ذكرت مادة العلم حوالي ٨٨٠ مرة في القرآن[2].

إن التعليم، الذي نحن بصدده، بعيد تمامًا عن هذا النوع الترفي، المنفصل عن الدين والمجتمع، وإنما هو العلم الديني والدنيوي الخاص باكتساب المعرفة والخبرات التي تؤهل الفرد ليكون عنصرًا مفيدًا ومنتجًا في مجتمعه، بل والذي يعجز بدونه عن أداء رسالته الإنسانية على وجه مرضي.

على أن التعليم يجب ألا يكون وقفًا على صفوة من أفراد المجتمع، وإنما يجب أن تكون هناك قاعدة عريضة من المتعلمين تشمل نسبة هامة من السكان وتتدرج من محو الأمية إلى تربية جيل من العلماء الباحثين[3]. وهو تمامًا ما نصّ عليه الإسلام، فطلب العلم فرض عين على كل مسلم. (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[4] كذلك يأمر الحق سبحانه وتعالى رسوله ﷺ ومن خلفه سائر المسلمين: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[5]. فالاستزادة من العلم فريضة على كل المسلمين، بينما يكون التخصص في فروع خاصة من العلم فرض كفاية، يضطلع به العلماء.

=للتعليم الجزء الأكبر من دخلها القومي في الثلاثينات، وانتشار التعليم الفني والمهني في ألمانيا واليابان في نهاية القرن التاسع عشر، والثورة الثقافية في الصين.

(١) سورة العلق: الآيات رقم ١ – ٥.

(٢) كامل (عبد العزيز): الإسلام والعصر (دار المعارف، سلسلة اقرأ، رقم ٣٥٩، سنة ١٩٧٢) ص٦٤.

(3) Schramm (Wilbur): Mass Media & Development. The Role of Information in the Developing Countries (Stanford Univ. Press California, 1964) p:29.

(٤) لابن عدي في الكامل وللبيهقي في شعب الإيمان وكلاهما عن أنس، للطبراني في الصغير وللخطيب في التاريخ عن الحسين بن علي. للطبراني في الأوسط عن ابن عباس، تمام عن ابن عمر. للطبراني في الكبير عن ابن مسعود، للخطيب في التاريخ عن علي، للطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان كلاهما عن أبي سعيد. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الثاني. ص١٣١. حديث رقم ٥٢٦٤.

(٥) سورة طه: من الآية رقم ١١٤.

في ذلك يقول ابن عابدين: «وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا كالطب والحساب واللغة وأصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة والحجامة»[1]. ويضيف الشاطبي في ضرورة تكوّن قاعدة عريضة من المتعلمين وتفرغ صفوة للعلوم التخصصية: «وبذلك يثري بكل ما هو فرض الكفاية قوم، فتستقيم بذلك أحوال الدنيا وأعمال الآخرين»[2].

على ذلك، يعتبر التعليم من أهم سبل التنمية للعنصر البشري لضمان نجاح تعمير البلاد. وتقوم الزكاة هنا بدور هام في تكوين الإرادة الإنسانية القائمة على العلم حيث شرع الإسلام إعطاء المتفرغ من الزكاة إذا تعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم. ويتضح مدى الاهتمام بالعلم النافع لمجموع الأمة إذا وقفنا على عدم إعطاء الزكاة للمتفرغ للعبادة[3]، وفي هذا اهتمام كبير بالعلم، وتشجيع واسع له.

إن الإرادة السليمة المنبثقة عن مفهوم الاستخلاف والتي يعمل العلم على تقويمها وتوجيهها الوجهة السليمة، يزوّدها الإسلام بمقومات إنجاح العملية التنموية، وذلك بما تتمتع به النفس المسلمة من رقابة ذاتية تضمن عدم انحرافها عن الأهداف الموضوعة لها. ومن المؤكد أن إحلال النفس اللوامة التي ترد صاحبها إلى الصراط المستقيم محل النفس الأمارة بالسوء يعتبر أعمق أثرًا من الرقابة التقليدية، وأقل كلفة، وأبعد مدى، وأشمل نفعًا، وأضمن الطرق لتحقيق عمارة البلاد. فحين يطبق قول الرسول ﷺ «اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[4]. فهذا أقوى ضمان لسلامة السلوك الإنساني، وشرعية النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المنشودة.

كذلك لم يغفل الإسلام الأطر الثقافية، بما توجده من عادات وتقاليد، لما لها من أثر عميق في تكوين الإرادة الإنسانية وتوجيهها، فهي تشكل جزءًا هامًا من قيم

---

(١) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار. المشهور بحاشية ابن عابدين. مرجع سابق، المجلد الأول. ص١٩٠.

(٢) الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام. مرجع سابق، المجلد الأول، ص١٢٣، وما بعدها.

(٣) القرضاوي: فقه الزكاة: مرجع سابق. المجلد الثاني، ص٥٦٠ ــ ٥٦١.

(٤) لابن نعيم في الحلية عن زيد بن أرقم. حديث حسن. في السيوطي. الجامع الصغير، مرجع سابق. المجلد الأول. ص١٧١ جزء من حديث رقم ١١٣٣.

الفرد وتحكم تصرفاته[1] ، كما أنها وثيقة الصلة بالتنظيمات الاجتماعية ككل، ومن هنا فإن العمل على تغييرها يحتاج إلى جهد كبير، حيث يجب أن يكون التغيير في كل المجتمع، وفي كل الإنسان[2] . ومن هنا تأتي أهمية تبديل الإسلام للكثير من عادات وتقاليد الجاهلية إلى أخرى محفّزة للتنمية، والتي تغرس في المسلم طابع الطموح، والتعاون، والانفتاح الفكري، وتقبل الجديد الصالح، وحب العمل أيا كان نوعه، والحرص على الوقت، والتركيز على الإرادة الإنسانية كمفتاح للتحرك والتغيير[3] .

من هذه القيم التأكيد على مبدأ التغيير والحركة. وجعل هذا التغيير معلقًا بالإرادة الإنسانية، ونابعًا من ذات الفرد، فعلى المسلم ألا يأخذ الأمور على علاتها، وإنما يجب عليه أن يتطلع دائمًا إلى الأحسن، إذ يقول الرسول ﷺ: «إن الله تعالى يحب معالي الأمور و أشرافها ويكره سفاسفها»[4] . فيغرس الإسلام في الفرد نزعة الطموح والتطلع اللذين هما رائدا كل مجهود، وهما أساس روح المنظم Entreprencur، الذي يعتبره بعض الاقتصاديين ركيزة العملية التنموية[5] .

يجب أن يعمل المسلم متضافرًا مع باقي أفراد المجتمع، امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[6] . ويدعو بذلك إلى تضافر الجهود، وشيوع فكرة الجماعة، والمسلمون في ذلك أخوة متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم، وفقًا للون أو لجنس أو لعقيدة، وإنما مدار الأفضلية هو تقوى الله لقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[7] . ولا يخفى ما لهذا المبدأ من انعكاسات على قطاعات اقتصادية عديدة من حرية للعمل، وانسياب له بين مختلف الإفراد ،

---

(1) Pepelasis & Others: op. cit., P: 169.
(2) Schramm: op. cit., P: 115.

(٣) دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص١٢٢.

(٤) للطبراني في الكبير عن الحسن بن علي. حديث حسن. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٨٧. حديث رقم ١٨٨٩.

(5) Schumpeter (Joseph): The Theory of Economic Development (Harvard Univ. Press, U.S.A. 1959) Ch. 6.

(٦) سورة المائدة: من الآية ٢.

(٧) سورة الحجرات: من الآية رقم ١٣.

ومختلف المناطق، وبالتالي اتساع الأسواق، وشغل الوظائف، وكذلك سائر الأنشطة الاقتصادية.

في مجال تولي الوظائف والأعمال هذا، لا يعترف الإسلام إلا بمعيار الكفاءة، فلا مجال لأي عامل آخر، وإنما الحكم للعوامل الموضوعية وحدها. فقد روى الحاكم في صحيحه عن الرسول ﷺ: «من ولى من أمر المسلمين شيئًا، فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين»[1]. كما قال عمر بن الخطاب ﷺ: «من ولى من أمر المسلمين شيئًا، فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين»[2].

في هذا المجال يحرم الإسلام تحريمًا باتًا آفة الرشوة. فعن ابن عمرو أن الرسول ﷺ قال: «الراشي والمرتشي في النار»[3].

إن خبراء التنمية قد اعترفوا أن الرشوة أداة هدم وتخريب في اقتصاديات البلاد، تمامًا مثل الاعتماد على معايير غير الكفاءة في تولي المناصب والوظائف، حيث يكون ذلك على حساب الصالح العام[4].

كذلك غرس الإسلام الاهتمام بعنصر الوقت، فالوقت مورد من موارد الثروة، والإنسان مسئول عنه مثلما هو مسئول عن ماله، إذ يقول الرسول ﷺ: «لا تزول قدما عبد يومًا حتى يُسأل عن أربع: منها عن عمره فيما أفناه»[5]. والعمر هو الوقت هنا. ويعتبر الخبراء الاقتصاديون أن مشكلة إضاعة الوقت من أكثر العادات المعوّقة للتقدم والمقاومة للنمو، انتشارًا في الاقتصاديات الآخذة في النمو.

---

(١) ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، (المكتبة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٨٧هـ) ص١٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩.

(٣) للطبراني في الصغير عن ابن عمرو. في السيوطي: الجامع الصغير. مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٠. حديث رقم ٤٤٩٠.

(4) Asher & Others: op. cit., pp: 13-15.

(٥) لأحمد في مسنده عن عائشة. حديث حسن. في السيوطي: الجامع الصغير. مرجع سابق، المجلد الثاني. ص٣٧٦. حديث رقم ٧٠١٨.

كذلك ساهم الإسلام في القضاء على عادة التقليد في كافة أوجه الحياة المعيشية، والتي تؤدي إلى رفع معدلات الاستهلاك المظهري[1]، والترفي، وما يصاحب ذلك من مظاهر البذخ والإسراف المعوقة للعملية التنموية.

لايخفى ما لهذه العادات والتقاليد الاجتماعية، والاقتصادية، الموافقة للتنمية من آثار على رفع كفاءة الإمكان البشري بما يحقق دفع عملية عمارة البلاد، وعدم عرقلتها. مع عدم تبديد ما يرصد لها من طاقات وجهد ووقت.

٣. دور العمل الإنساني في التنمية:

إن العقيدة الدينية التي تبني الإدارة الإنسانية، تترجم نفسها في صورة واقعية من خلال العمل الإنساني. ويقصد بالعمل الجهد البشري الإرادي، الواعي الذي يبذله الإنسان بجسمه، أو بعقله أو بهما معًا، في سبيل إنشاء منفعة، أو إشباع رغبة، أو تأمين حاجة. ولا ينفصل الجهد الجسماني عن الجهد العقلي أو الذهني، كما أن الجهد العقلي لا بد له، لكي يؤتي ثماره، من مدد جسماني. فكل منهما يحتاج إلى الآخر، وطبيعة العمل هي التي تحدد مطلوبها الأوفر من هذين النوعين[2].

إن لكل من أنواع العمل المختلفة دوره في العملية التنموية، بدءًا من التنظيم والإدارة ومتدرجًا إلى العمل التنفيذي بأنواعه، وهو العمل اليدوي، أجيرًا كان أم لا.

إن العمل الإنساني، على مختلف أشكاله، هو العنصر الأساسي الفعّال في عملية التنمية، فهو الذي يترجم قرار البدء في التنمية إلى خطط للاستثمار تحصر وتقوّم الموارد الفعلية، بشرية ومادية، وتحدد كل الأهداف المرجوة، وتختار أفضل السبل والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، في حدود الموارد المادية، والإمكانات الاجتماعية المتاحة. والعمل الإنساني هو الذي يقوم على ترجمة هذه الوسائل المختارة إلى عمل عضلي، وفكري، وتنظيمي، وإداري، ورقابي ليصل إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنشودة. وبذلك يصبح العمل عنصرًا حيويًا في عملية التنمية الشاملة، لا يمكن الاستعاضة عنه بأي عنصر آخر، سواء أكان موارد طبيعية أو رأس مال، مهما توافرت كمياته وتعددت مصادره.

---

(1) Schumpeter: The Theory of Economic Development; op. cit., P: 29.

(٢) بابللي: الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية. مرجع سابق. ص١٨٦ ــ ١٨٧

إن مكانة العمل قد ظهرت بجلاء في كل التجارب الاقتصادية على مرّ التاريخ. من أجل تحقيق التنمية والتقدم. فحيث اعتبر العمل واجبًا على كل فرد من أفراد المجتمع، كتب لمحاولات التنمية النجاح، مهما تواضعت الموارد المادية المتاحة بها، بينما أخفقت المحاولات المماثلة، عندما اقتصر واجب العمل على فئة من أبناء المجتمع دون أخرى، أو حيث تم هذا العمل بدون تنظيم وتوجيه مناسبين[1].

لقد أرسى الإسلام، دعامة هامة للتنمية حين جعل العمل فرضًا على كل فرد في المجتمع، دون التقيد بسن أو نوع أو جنس، إذ يختار كل فرد ما يتلاءم وإمكاناته العضلية والذهنية، التنفيذية والابتكارية، فكل طاقة إنسانية فاعلة لا بد وأن تكرس لخدمة أغراض الإنتاج، وتوفير أسباب الارتقاء بالمجتمع[2].

فالعمل الإنساني ما هو إلا ترجمة واقعية لمفهوم استخلاف الله سبحانه وتعالى للإنسان في عمارة الأرض، فهو البرهان على صدق الإيمان، وقد ورد عمل الصالحات في آيات القرآن الكريم مقرونًا دائمًا بالإيمان، فالعمل الدنيوي هو رسالة الإنسان الأولى من أجل الفلاح في الدارين. لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[3].

كذلك عن الإمام الشاطبي: «من مقصود الشارع إلى الأعمال دوام المكلف عليها»[4]. فالإسلام لا يعرف تقاعد المسلم عن العمل لسن بلغها أو عارض أصابه، إنما يربي المسلم على أن يكون وحدة منتجة، طالما هو على قيد الحياة، وما دام يملك القدرة على العمل، فهو مسئول عن عمره فيما أفناه[5].

عن الحق سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[6]. فلا فرق بين رجل وامرأة، وعلى كل أن يختار العمل الذي يتفق وإمكاناته، كذلك لا فرق بين جنس لقوله ﷺ: «يا بني هاشم لا يأتين الناس

---

(١) ابن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٨٤ ــ٨٥.

(٢) اباظة: الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومناهجه، مرجع سابق، ص٤٥.

(٣) سورة الملك: من الآية رقم ٢.

(٤) الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٥) رواه الترمذي في ابن صديق الحسني: الكنز الثمين، مرجع سابق، ص٦٤٢. جزء من الحديث رقم ٤٣٣٣.

(٦) سورة النحل: من الآية رقم ٩٧.

بالأعمال وتأتوني بنسبكم إلى رسول الله يوم القيامة»[1]. فالعمل هو معيار المفاضلة الحقّة.

إن إرساء العمل كقيمة أساسية في المجتمع الإسلامي، ترتقي إلى مرتبة العبادة، هو تدعيم لقوة وضمان لعدم انخفاض الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع. فالعمل بمعناه الاقتصادي - عبادة من أفضل العبادات في الإسلام[2]. فقد روي عن أنس ﷺ أنه قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر فمنا الصائم والمفطر قال: فنزلنا منزلاً أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، فمنا من يتقي الشمس بيده، قال: فسقط الصوام وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب. فقال النبي ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر»[3].

يهتم الإسلام بنوعية العمل، فيجب أن يعمل المسلم على أن يصل بعمله إلى دائرة الإتقان والإحسان، إذ يقول سبحانه: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[4] كما روى البيهقي في شعب الإيمان أن الرسول ﷺ قال: «إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»[5]. فالعمل المتقن الجيد من أحب ما يتقرب به العبد إلى ربه[6].

يستتبع مسئولية إتقان العلم، مسئولية تجديد الإنتاج، وتحسين المقاييس الإنتاجية، واتباع الأساليب المتطورة، والوقوف على وسائل البحث وطرق التجديد والإبتكار باستخدام أدوات التفكير والإدراك والتدريب[7]. وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) يوسف: استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٣) لأحمد في مسنده، وللبخاري ومسلم، وللنسائي. كلهم عن أنس. حديث صحيح. السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٦٦. حديث رقم ٤٣٣٩

(٤) سورة الكهف: من الآية رقم ٧.

(٥) للبيهقي في شعب الإيمان عن عائشة. حديث ضعيف. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق. المجلد الأول، ص١٨٤. حديث رقم ١٨٦١.

(٦) أبو زهرة: مرجع سابق، ص٤٩.

(٧) عبد اللاه (أمين مصطفى): أصول الاقتصاد الإسلامي ونظرية التوازن الاقتصادي في الإسلام (عيسى البابي الحلبي وشركاه. سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م. ط١) ص١٤٩.

تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[1]. هذا الإحسان والإتقان يرفع من الكفاية الإنتاجية للعمل في الاقتصاد الإسلامي.

إن العمل في الإسلام يقوم أساساً على كل من القوة والأمانة. ففي القصص من القرآن الكريم: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[2] وقد أوضح ابن تيمية هذا المبدأ بقوله: «ينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب، فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة»[3]. وقد حملت توجيهات أبي يوسف الاقتصادية لهارون الرشيد، ضرورة توافر القوة والأمانة فيمن يولى عملاً ما[4].

إن مفهوم القوة في الفكر الإسلامي يتعدى مجرد القوة البدنية، فقد أوضح ابن تيمية أبعاد مفهوم القوة لقوله: (القوة في كل ولاية بحسبها)[5]. فهي تتطلب توافر الكفاية العلمية، والكفاية الجسمانية، والقدرة على التعامل مع الظروف السائدة وهي جميعًا عناصر في تحسين الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري.

أما مفهوم الأمانة، فيعرفه الحق سبحانه وتعالى بقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[6].

يوضح ابن تيمية مكنون الأمانة بقوله: «الأمانة ترجع إلى خشية الله، وترك خشية الناس»[7]. أي عدم التضحية بأي من المبادئ تحت أي إغراء أو مبرر. فهي الشعور بالمسئولية ومراقبة الله عز وجل في كل عمل، والإخلاص في العمل، والعمل بضمير واحترام أخلاقيات العمل[8]. وللأمانة أهمية خاصة في رفع الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري[9].

---

(١) سورة النساء: من الآية رقم ١٢٨.

(٢) سورة القصص: من الآية رقم ٢٦.

(٣) ابن تيمية: السياسة الشرعية. مرجع سابق. ص٢٦.

(٤) أبو يوسف: الخراج. مرجع سابق. ص٩٣ وما بعدها.

(٥) ابن تيمية: السياسة الشرعية. مرجع سابق. ص٢٦.

(٦) سورة المائدة: من الآية رقم ٤٤.

(٧) ابن تيمية: السياسة الشرعية. مرجع سابق. ص٢٧.

(٨) دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية. مرجع سابق. ص١٥٠ ــ ١٥١.

(9) Economic growth requires that people should be willing to work conscientiously. In Lewis: the Theory of Economic Growth; op. cit., P:40.

على ذلك، فإن الكفاية الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي تعتمد على كل من القوة والأمانة، أي الخبرة والمقدرة، بالإضافة إلى عنصر الرقابة الذاتية المتولد عن العقيدة نفسها. ومن فإن العمل في الإسلام يعتمد على كل من أهل الثقة وأهل الخبرة معًا.

من أجل توفير أفضل الفرص للعمل الدافع لعملية التعمير، وضع له الشرع الإسلامي ضمانات وحقوقًا، لم تصل إليها أفضل التشريعات العمالية في العالم بعد[1]. فهو يضمن له حصوله على نصيب عادل نتيجة اشتراكه في العملية الإنتاجية، كما يضمن له توفير كفايته إذا ما قصرت إمكاناته عن توفيره له ولمن يعوله[2]، مما يضمن أفضل عطاء للعمل، وأفضل إسهام له في دفع العملية التنموية.

قد جعل الإسلام العمل حقًا لكل فرد في المجتمع المسلم، كما هو واجب عليه، فإذا عجز عن إيجاد العمل الذي يتناسب وإمكاناته، فإن على ولي الأمر تدبيره له. فعن سيدنا عمر ﷺ «أنه سأل عاملاً له: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال العامل: أقطع يده. فقال سيدنا عمر: إذًا اقطع يدك يا هذا إن الأيدي خلقت لتعمل. فإذا لم تجد في الحلال عملاً التمست في الحرام أعمالاً، يا هذا إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطينا هذه النعم تقاضيناهم شكرها»[3].

على ذلك، يقع على عاتق أولياء الأمر عبء توفير العمل المناسب لكل عامل في المجتمع، فإن وجدت أعمالاً لا تجد الإمكانات المناسبة، كان عليهم واجب تدريب الأفراد؛ وإعداد الكفاءات للقيام بالأعمال الضرورية، كما أن عليهم التدخل عن طريق التوجيه، والإشراف، والتخطيط، لإعداد المتخصصين في مختلف الميادين، توفيرًا للخبرات المكتسبة أو الصفات المطلوبة، وتحقيقًا لفرض الكفاية في المجتمع، وتنمية المجالات الإنتاجية الحلال التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها. ذلك أنه: «إذا كان الناس محتاجين

---

(١) المصري (عبد السميع): مقومات الاقتصادية الإسلامي (مكتبة وهبة. مصر. سنة ١٩٧٥، ص٣٥

(٢) سنعمل، بمشيئة الله، على تفصيل هذه النقاط في الباب التالي.

(٣) الغزالي (محمد): ظلام من الغرب (دار الكتب الحديثة. القاهرة. سنة ١٩٦٣. ط٢) ص١٨١

موارد مالية، بالاقتصاديات الفقيرة[1]. كما عرفت بأنه اقتصاديات تتميز بانتشار الفقر المزمن[2]. حيث يرى اقتصاديو الفكر الوضعي أن السبب الأساسي للتخلف في هذه الاقتصاديات هو نقص الموارد المادية أو تواجدها بصورة غير ملائمة للتنمية المنشودة، مما يترتب عليه بعد الشقة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، أو اتساع هذه الهوة حقبة بعد أخرى من الزمن[3]

على ذلك، يعتبر خبراء الاقتصاد الوضعي أن المشكلة الأساسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة هي توفير الكميات المناسبة من عنصر رأس المال، حتى تستطيع كسر حلقات الفقر المفزعة، لبدء عملية التنمية والخلاص من مصيدة التخلف Underdevelopment trap[4]. ويتفق الاقتصاديون الوضعيون على هذا الحل المادي، سواء أكانت استراتيجية التنمية المتبعة هي أسلوب الدفعة القوية أو أسلوب التنمية بالتؤدة والتدرج. كما يعتبر خبراء الاقتصاد الوضعي أن رأس المال هو سبيل الاقتصاديات المتهدمة إلى إعادة البناء.

إلا أن التجارب الاقتصادية أثبتت أن توافر رأس المال ليس ضمانًا لتحقيق التنمية المنشودة، إذا لم يتوافر الإمكان البشري القادر على استخدامه في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة.

Capital is not the only requirement for growth, and if capital is made available without at the same time providing a fruitful framework for its use, it will be wasted[5].

أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن للعنصر المادي مكانته في تحقيق التنمية، من خلال دوره في تنمية العنصر البشري، وإعانته على أداء رسالته، الدينية والدنوية، التي خلق من أجلها، من خلال دفعه لعملية التنمية الشاملة، حيث يسهل القيام بها، والإسراع بتحقيقها بتكاليف وجهد أقل، وفي وقت أقصر.

---

(1) Meier (Gerald) & Baldwin (Robert): Economic Development for Underdeveloped Countries (John Wiley & Sons, N. Y., 1951) P:3.

(2) Stanley (Eugene): The Future of Underdeveloped Countries (Hare, N.Y., 1954) p: 13.

(٣) شافعي (محمد زكي): التنمية الاقتصادية (معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، سنة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦) الكتاب الأول. ص١٣.

(4) Nurkse (Ragnar): Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (Basil Blakwell. Oxford. 1960) p: 10

(5) Lewis: The Theory of Economic Growth: op. cit., p:201

في القرآن الكريم، اجتمع لفظي المال والنفس، أو ما يشير إليهما، في أكثر من أربعين موضعًا، كان المال دائمًا يسبق النفس فيها[1]، باستثناء موضع واحد في سورة التوبة، قال فيه الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾[2]. وليس في ذلك غضّ من قدر النفس الإنسانية، فالإنسان في الإسلام مكرّم من الله، والنفس الإنسانية تعتبر في درجة أعلى من درجة المال، فالله يشتري من المؤمنين أنفسهم قبل أموالهم، فالأولى هي ذات القيمة العليا، وهي أساس للتضحية بالثانية، وبذلها عن طيب خاطر. إنما يأتي تقديم المال على النفس لحكمه جبل عليها الإنسان من حرص شديد على المال، وحب جم له، ورغبة دائمة في الاستكثار منه، والاستزادة من النعيم الذي يوفره لصاحبه، فضلاً عن أن جهاد المسلمين كان قوامه وعدّته المال[3].

فالعامل المادي هو سبيل الناس إلى تأمين معاشهم، وهو سبيل المجتمع المسلم إلى تحقيق أهداف الكفاية والاستقرار. وقد جعل القرآن توفير هذا العامل مبررًا لمطالبة الناس بالعبادة، في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝﴾[4].

العنصر المادي، أو المال في اللفظ الإسلامي، يراد به ما يباح الانتفاع به، ولو مآلا، مما له قيمة بين الناس. وهو بهذا المعنى أخص من الثروة[5]، أو هو الثروة بمعناها الاقتصادي، إذ يشتمل على كل ما يمكن تملكه، والانتفاع به انتفاعًا معتادًا[6]

على ذلك تخرج من هذا التعريف الأموال الحرة في حالتها الطبيعية، والأشياء المحرمة شرعًا كلحم الميتة والدم ولحم الخنزير وما شابهها. ففي الآية الكريمة ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ

---

(١) راجع على سبيل المثال سورة النساء: الآية ٩٥ وسورة التوبة: الآية رقم ٢٠. والآية رقم ٤٤.

(٢) سورة التوبة: من الآية رقم ١١١.

(٣) رضوان (فتحي): الإسلام والمسلمون (دار الشروق، بيروت، سنة ١٩٨٢) ص١٢٧ ــ ١٢٨.

(٤) سورة قريش: الآيتان ٣ ــ ٤.

(٥) أبو سنة (محمد فتحي): علم الاقتصاد الإسلامي (مجموع البحوث الإسلامية. القاهرة. سنة ١٩٨٠م) ص٥٨.

(٦) قاسم: مبادئ الفقه الإسلامي. مرجع سابق. ص٢٥٦.

لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[1]. كما تخرج من هذا التعريف أي أموال تكتسب بطريق محرم شرعاً، كالربا والإحتكار والغش والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل. لقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[2] ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ﴾[3] أي أن المال في الإسلام هو المال المتقوّم على اختلاف أنواعه، وهو الذي يتوافر فيه شرطي الإحراز والحيازة (فهو ليس مالاً حراً)، وجواز الانتفاع به (فهو ليس مالاً محرماً شرعاً)[4]، مع إباحة تملكه ملكية استخلاف، ويخرج عن مفهوم المال في الاقتصاد الإسلامي الإنسان والزمن.

عن ابن عابدين: «المال اسم لغير آدمي، خلق لصالح الآدمي، وأمكن إحرازه، والتصرف فيه على وجه الاختيار»[5]. كذلك فإن الزمن ليس بمال متقوم في الاقتصاد الإسلامي، ذلك أنه لا يدخر، ولا يقوّم ولا يباع، ولا يشترى شرعًا، ولا تتصور فيه الحيازة والملكية، ومن ثم فلا يمكن جعله عوضًا في مقابل المال المتقوم[6].

على ذلك فإن المال، في دراستنا هذه، يشمل كل العناصر المادية الداخلة في عملية التنمية، سواء أكانت موارد طبيعية أو موادًا مصنوعة[7]. فهو يشمل جميع الموارد الطبيعية التي خلقها الله للبشر، على اختلاف أنواعها أو تباين مواطنها، بالإضافة إلى رأس المال اللازم للعملية التنموية بجميع أنواعها وصوره المادية والنقدية.

في دراستنا لدور المال في تحقيق التنمية، سنعمل على دراسة دور كل شق من هذا العنصر المادي على حدة. على النحو التالي:

---

(١) سورة الأنعام: من الآية رقم ١٢٤.

(٢) سورة البقرة: من الآية رقم ٢٧٥.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٥٧.

(٤) قاسم: مبادئ الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٢٨ ــ ٢٥٩/ عبد العزيز (شعبان فهمي): رأس المال في المذهب الاقتصادي للإسلام (مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ) ص٢٠/ الكفراوي (محمود عوف): سياسة الإنفاق العام في الإسلام (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة ١٩٨٢)ص٢٤.

(٥) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار المشهورة بحاشية ابن عابدين، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٣.

(٦) متولي (أبو بكر الصديق عمر) وشحاته (متولي إسماعيل): اقتصاديات النقود في الفكر الإسلامي (مكتبة وهبة، القاهرة، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ط١) ص٣٢.

(٧) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص٢١٦